

موجز المشاورات التي جرت أثناء رئاسة أستراليا

قدمته البعثة الدائمة لأستراليا

فيما يلي موجز للمشاورات التي جرت أثناء رئاسة أستراليا لمؤتمر نزع السلاح - من دون ذكر الجهة. ولا يعكس الموجز آراء أستراليا. ولا هو شامل لأننا لم نتمكن من التحدث مع كل الوفود. فقد تحدثنا مع أكثر من 40 عضواً ومراقباً في مؤتمر نزع السلاح.

وكانت رئاسة أستراليا لمؤتمر نزع السلاح جزءاً من نهج مجموعة الرؤساء الستة + 2. وأبلغنا مندوبو مؤتمر نزع السلاح طوال فترة مشاوراتنا أنهم يرحبون بتعزيز التنسيق في إطار مجموعة الرؤساء الستة + 2 هذا العام. والهدف هو الاستمرارية، وتحسين الإدارة والشفافية حتى يتمكن أعضاء مؤتمر نزع السلاح من الاستفادة أقصى ما يمكن من الاستثمار الكبير في هذه الهيئة.

وخلال فترة رئاستنا، دعونا مندوبي مؤتمر نزع السلاح إلى تبادل وجهات نظرهم بشأن أولويات مؤتمر نزع السلاح ودوره، وسبل الخروج من المأزق، وزيادة فعالية المؤتمر.

فرأى العديد من الزملاء أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينظر في الآثار المترتبة على كوفيد-19 في عملنا. وتتراوح هذه الآثار ما بين القضايا اللوجستية العملية، وكيفية دعم التكنولوجيا لعملنا بشكل أفضل، ومسائل أوسع بشأن الثقة، والحد من المخاطر، ودور الخبراء.

آراء بشأن حزمة تدابير الرؤساء الستة لعام 2020

خلال رئاستنا، طلبنا إلى الأمانة تزويد جميع الوفود بالصيغ الثلاث لحزمة التدابير التي قدمها الرؤساء الستة لهذا العام، بصفتها مورداً معيناً للرئاسات المقبلة.

فقلت لنا الوفود:

- هذه الحزمات هي النهج الصحيح في ظل هذه الظروف - وهي محاولة جيدة للموازنة بين آراء متباينة، ومن المؤسف عدم التوصل إلى توافق في الآراء؛ ويراها البعض أنها فرصة ضائعة
- معظم الوفود على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء وإظهار المرونة، رغم أوجه القصور الملحوظة



- بعض الوفود تفضل إجراء مناقشة منظمة بشأن بنود جدول الأعمال هذا العام، غير أنها مستعدة للانضمام إلى توافق الآراء؛ وثمة وفود أخرى تريد هيئات فرعية
- يقول البعض إن على برنامج عمل أن يطابق مبادئ مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة أنشئت للتفاوض على صكوك ملزمة قانوناً
- يعتبر إدراج عملية بشأن تحسين أداء المؤتمر وفعاليته عملية قيمة، وليست جديدة على مؤتمر نزع السلاح؛ ولكن البعض أعرب عن حذره وقلقه من أن يكون الهدف من العملية صرف الانتباه.

لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح أن يتضمن ولاية تفاوضية. ومن قراءة بسيطة للنظام الداخلي يتضح أن الأمر لا يتطلب ذلك، ولكن البعض رأى بقوة أن على برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح أن يجسد ولايته التفاوضية.

ما هي أهم قضايا الأمن/تحديد الأسلحة بالنسبة لبلدك من شأن مفاوضات مؤتمر نزع السلاح أن تساعد في إدارتها؟

- قد يستفيد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح من عملية تغيير. فهو لا يعكس التهديدات المعاصرة أو الناشئة، بما في ذلك التهديدات البيولوجية والسيبرانية.
- لا تزال البنود الأساسية الأربعة تستأثر بالتحديات الأمنية الدولية الأساسية - ولا سيما نزع السلاح النووي.
- 1- يعتقد الكثيرون أن التقدم في نزع السلاح النووي غير كاف، ويعربون عن قلقهم إزاء تفاقم التوترات الجغرافية السياسية.
- في هذا السياق، أي التزام بحسن نية هو موضع ترحيب، مهما كان صغيراً - لإعادة بناء الثقة ومناخ الحوار البناء.
- يرى الكثيرون أن نزع السلاح النووي هو سبب وجود مؤتمر نزع السلاح، ويودون أن يروا هيئة فرعية شبه دائمة مكرسة لذلك.
- تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر هام بالنسبة للدول الأطراف. إذ يرى البعض أن إجراء مناقشة في مؤتمر نزع السلاح قبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أمر مفيد، لا سيما عندما تقلصت فرص الحوار بسبب كوفيد-19.
- قد يكون من المفيد أن تُعرض على نظر المؤتمر عدة مبادرات بشأن نزع السلاح النووي انطلقت من خارج مؤتمر نزع السلاح، منها مبادرة استكهولم، وفريق الشخصيات البارزة، وهيئة بيئة لنزع السلاح النووي.
- 2- يظن العديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة منطقية لمؤتمر نزع السلاح - حيث أنجز الكثير من الأعمال التحضيرية بالفعل.
- بيد أن هناك إحباطاً إزاء حظوظ بدء المفاوضات بسبب الخلافات القائمة بشأن النطاق والهدف، واعتبارات الأمن القومي. ثم ثمة من يرى أيضاً أن المعاهدة انقضى وقتها. ويؤكد البعض أن المفاوضات ينبغي أن تكون على أساس الوثيقة CD1299

والولاية الواردة فيها - بينما البعض الآخر أقل ثباتاً على الولاية ويرون أن ولاية شانون مرنة بما يكفي لعدم التعدي على الشواغل الأمنية الأساسية لأي وفد.

- 3- هناك اهتمام بإجراء مناقشات موضوعية بشأن الحد من المخاطر النووية، بما في ذلك من خلال دراسة أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وثمة توقع أن تقدم لجنة استعراض معاهدة عدم الانتشار أيضاً توجيهات لمؤتمر نزع السلاح فيما يخص الأعمال المقبلة بشأن الحد من المخاطر.
- 4- تكتسي مسألة الحد من التهديدات والمخاطر في الفضاء الخارجي أهمية أكثر بالنسبة للوفود. وهناك رغبة في إيجاد سبل لمعالجة القضايا الأمنية المرتبطة بالذهاب إلى الفضاء والعودة منه والبقاء فيه أجل التصدي للتهديدات المتطورة باستمرار.
- 5- أثرت ضمانات الأمن السلبية. فبينما يراها البعض في غاية الأهمية، لا سيما في سياق الشرق الأوسط، ثمة بعض التفاصيل المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يتناول ضمانات الأمن السلبية. وقال البعض إن وضع صك ملزم قانوناً أمر سابق لأوانه، ولكن بلورة المواقف أمر قد يكون مفيداً.

ماذا يُراد من مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض عليه خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة وكيف سيكون لك بناء توافق في الآراء بشأن المفاوضات؟

أعضاء مؤتمر نزع السلاح واضحون بشأن ما يريدون من مؤتمر نزع السلاح التفاوض عليه. ومن ذلك بالنسبة للبعض اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أو معاهدة للمواد الانشطارية، وتدابير لمعالجة أمن الفضاء الخارجي - من تدابير متواضعة إلى أخرى أكثر طموحاً، ووضع صك بشأن الضمانات الأمنية. وأهم القضايا هي المتصلة بالاستقرار الاستراتيجي.

والتحدي بالنسبة لمعظم الوفود هو كيفية بناء توافق في الآراء بشأن المفاوضات. وهذا يعني فهم مواقف الآخرين، والبحث عن أرضية مشتركة، وإظهار المرونة، وامتلاك الإرادة السياسية لقبول الحل الوسط.

ويرى البعض أنه على الرغم من أن التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن، فإن العمل على إيجاد أرضية لا يزال ضرورياً. ومن شأن الموافقة على إنشاء هيئات فرعية للمضي قدماً في الأعمال التحضيرية والمحادثات الهادفة أن تكون خطوة إيجابية، كما أظهرت ذلك سابقة عام 2018.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يركز أيضاً على صكوك أكثر ليونة مثل مدونات قواعد السلوك أو خطط العمل - على النحو المنصوص عليه في نظامه الداخلي (المادة 23).

ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق الخيارات المتاحة لإحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح بما يعود بالفائدة على الأمن الدولي، وبالمزيد من الثقة.

وأعربت عدة وفود عن رغبتها في مواصلة التركيز على العمل الموضوعي، والاستفادة من العمل الذي أُنجز فعلاً، ومعالجة جميع المسائل بطريقة متوازنة، وبناء مزيد من الثقة في العملية.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعمل بشكل تصاعدي لا تنازلي في التركيز على الجوانب أو الجوانب الفرعية للقضايا الأكبر حجماً، مما قد يمهد الطريق إلى مزيد من الطموح. ويمكن أن يشمل

ذلك الحد من المخاطر النووية، والتحقق من نزع السلاح النووي، والشفافية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في الفضاء.

وبالنسبة للمفاوضات بشأن **المواد الانشطارية**، علينا أن نتغلب على المواقف المطلقة. والمسؤولية عن ذلك خارج مؤتمر نزع السلاح، وتظل في المقام الأول من اختصاص العواصم الوطنية. وهناك حاجة إلى المرونة من جميع الأطراف - بما في ذلك بشأن مسألة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. وينبغي تفسير ولاية شانون على أوسع نطاق ممكن، وإلا فيمكن النظر في ولاية جديدة. كما أشير إلى أن إدراج المخزونات الحالية في اتفاق مستقبلي يتطلب تنازلات كبيرة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في **الفضاء الخارجي**، ترى الوفود أن من المفيد النظر في اتخاذ خطوات أصغر. ومن شأن النجاح في العناصر الصغرى أن يؤدي إلى بناء زخم للقيام بأعمال أكثر طموحاً على طول المسار. ومن الأفكار المتبادلة فرض حظر أو وضع مبادئ توجيهية بشأن اختبارات الأسلحة المضادة للسواتل التي ينشأ عنها حطام، ووضع معايير للسلوك المسؤول، والنظر في التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، والتكنولوجيات المضادة للفضاء، وتبادل المعلومات.

ما هي أفكارك لكسر الجمود بشأن برنامج العمل؟ ما هو برنامج العمل وما هو دوره؟

يعترف العديد من الدول بأن الجمود ليس نتيجة للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. وكسر هذا الجمود يتطلب التزاماً سياسياً يتجاوز مؤتمر نزع السلاح.

والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي أنشأت مؤتمر نزع السلاح تقول إن لمؤتمر نزع السلاح **سلطة التفاوض** - ولم تقل عليه أن يتفاوض. ويلزم القيام بعمل مكثف قبل أن تكون المفاوضات جاهزة.

ومن التفسيرات التي قُدمت أن برنامج العمل هو خطة عمل اتفق عليها في بداية العام تحدد ما سيفعله مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته. وهو دليل لتسهيل عملنا وتوجيهه. وليس هناك شرط بأن يحدد البرنامج بدء أو مواصلة المفاوضات بشأن أي بند - وإن كان بإمكانه ذلك إذا اتفق عليه. ومن المفترض أن تسنح فرص إنشاء أفرقة عاملة مخصصة أو يحصل اتفاق على بدء المفاوضات بشكل طبيعي من خلال مناقشاتنا.

وشجعنا مقترحاً على اعتماد مقرر بإنشاء هيئات فرعية للتحضير للمفاوضات بشأن البنود الأساسية من جدول الأعمال. ويمكن تشكيل هذه الهيئات وفقاً لولاية مؤتمر نزع السلاح، واعتبارها هيئات سابقة للتفاوض لتمهيد الطريق أمام مفاوضات ذات أطر زمنية محددة. وينبغي أن تستند إلى الأعمال والوثائق السابقة وأن تقيم حصيلة المناقشات.

وذهبت فكرة أخرى إلى الحد من الوقت الذي تستغرقه محاولة إيجاد برنامج عمل. فإذا لم يتمكن أول رئيس للجنة من وضع برنامج عمل، جاز الانتقال في العمل فوراً إلى المناقشات الموضوعية ومواصلة العمل الآخر وراء الكواليس.

ويسود أيضاً شعور بأن على البلدان التي لديها أكبر الجيوش والترسانات النووية أن تبين عن قيادتها في مؤتمر نزع السلاح. وثمة آخرون قد يدعون إلى ذلك، ولكن بدون قيادة الدول الخمس، لا يمكننا كسر الجمود.

وأثار عدة زملاء مسألة انعدام الثقة - فالوفود تحتاج إلى ضمان النظر في قضاياها ذات الأولوية. وأثار البعض قيمة جعل مؤتمر نزع السلاح منبراً أكثر فعالية للآراء المتنوعة - أي قيمة مضافة يقدمها المجتمع المدني إلى عملنا.

كيف يمكننا جعل مؤتمر نزع السلاح أكثر فعالية؟

أعرب أعضاء مؤتمر نزع السلاح عن اهتمامهم على نطاق واسع بكيفية زيادة فعاليتنا. ويعتقد البعض أننا بحاجة إلى بيئة أفضل لإجراء مناقشات ذات مغزى بشأن الأداء الفعال دون المخاطرة بالمبادئ الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح. وينبغي عدم تسييس الجهود، وقد تكون أكثر إنتاجية إذا ما بُذلت بصورة غير رسمية. وقد يكون من المفيد أيضاً إعداد ورقات عمل تتضمن قائمة من الأفكار.

ويرى البعض أن من المهم أن يستعرض مؤتمر نزع السلاح عضويته - بما في ذلك توسيعها - كما يطلب منا النظام الداخلي (المادة 2) أن نفعل ذلك دورياً.

وأشار العديد إلى التعاون بين مجموعة الرؤساء الستة + 2 كمثال جيد على كيفية عملنا بفعالية أكبر، دون الحاجة إلى طلب الإذن. فلدينا السلطة التقديرية لتنفيذ الأفكار الجيدة وإجراء التعديلات الإضافية على طريقة عملنا.

ودافع البعض عن تقليل التركيز على ما يشكله برنامج عمل وعن زيادة الانضباط في تطبيق قاعدة توافق الآراء. إذ ينبغي أن يُفهم من الخروج عن توافق الآراء أنه آخر تدبير لتفادي القرارات المضرة بالمصالح الوطنية، وما هو بأداة لخلق المناقشة العامة.

وأشار أحد المقترحات بتمديد فترة الرئاسة إلى ستة أسابيع للحد من معدل التداول وإتاحة قدر معقول من الوقت لكل رئيس من أجل توجيه مؤتمر نزع السلاح.

ويمكن أن تشير وثائق مؤتمر نزع السلاح إلى العام الذي صدرت فيه بدلاً من صدورها مرتبة تسلسلياً (أي قد تصبح الوثيقة CD 1299 برمز CD1299/95 أو CD95/1299).

وذهب مقترح آخر إلى أنه إذا استمر أداء مؤتمر نزع السلاح في ضعفه، فإنه ينبغي إغلاقه (لا إلغاؤه) إلى أن تقرر الدول أن هناك مفاوضات فعلية ترغب في إجرائها في مؤتمر نزع السلاح بشأن المعاهدات.

ويريد البعض أن يكون مؤتمر نزع السلاح أكثر تفاعلاً وأقل رسمية؛ وركزت وفود أخرى على الحفاظ على توافق الآراء والمساواة في السيادة.

وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لمقترح أستراليا يجعل النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح محايداً جنسانياً. وهذا مقترح متواضع ومعقول حان وقته - لتقدير التنوع والمساواة في مؤتمر نزع السلاح.

وقد شعرنا بخيبة أمل لعدم تمكننا من المضي قدماً في هذا الأمر خلال رئاستنا، ومحدونا أمل كبير في أن يتولى الآخرون هذه المسألة؛ فهذه بادرة بسيطة لكنها مهمة تشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح يستطيع أن يفعل شيئاً لا سلبية فيه من الناحية الموضوعية.